Banga Çaksazî

www.eslahkurd.org
kurdishreform@gmail.com
حركة الاصلاح الكردي – سوريا

نداء الإصلاح

إصلاح . شفافية . تغيير

نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا العدد 43 أيــار 2022

رأي الحركة

الإتفاق الكردي ووحدة المعارضة السورية ضرورات لابد منها

يصادف السابع من شهر نيسان المنصرم ، مرور سنتين على بدء المفاوضات بين المجلس الوطني الكردي و حزب الاتحاد الديمقراطي (احزاب الوحدة الوطنية فيما بعد) ، تحت الرعاية والضمانات الأمريكية و قائد قوات سوريا الديمقراطية السيد مظلوم عبدي، والتي أثمرت قبل توقفها في الوصول إلى تفاهم حول مسودات وثيقة الرؤية السياسية المشتركة للحل السياسي في البلاد وحقوق الشعب الكردي في سوريا ، والمرجعية الكردية العليا، التي ستعتمد هذه الرؤية في علاقاتها مع القوى الاخرى، باعتبار أن المرجعية ستمثل الشعب الكردي وحيثما تقتضي ذلك ، ويتم التشارك وفقاً لذلك بإدارة المناطق الكردية في الجزيرة وكوباني وعفرين، بعد تعديل العقد الاجتماعي، وإجراء انتخابات تشرف عليها مفوضية مشتركة من الطرفين، ومراقبة منظمات من المجتمع المدني ذات خبرة في هذا المجال.

من الجدير ذكره، تعرض تلك المفاوضات لحملة إنتقادات حادة من قبل أوساط في المعارضة بذرائع شتى ومنها (تفرد الأحزاب الكردية والاستئثار في الإدارة، وفرض وقائع على الأرض بمعزل عن السوريين ..... إلخ). وفي الوسط الكردي، طالبت بعض القوى التي لم تشارك فيها، أن تكون طرفاً في الحوارات، وعدم حصرها بين الطرفين .

إلا أن استكشافاً متأنياً من جانب تلك القوى الناقدة والمعترضة بعد التواصل مع طرفي الحوار ، أظهرت لهم عكس تلك التصورات والانتقادات، لأن مسودات جميع الوثائق التي أنجزت، كانت من وحي القرارات الدولية الخاصة بالشأن السوري، واعتبار القائم جزءاً من الحل السياسي العام. كما نصت على إشراك كافة المكونات الأخرى المؤمنة بالديمقراطية، وحقوق الانسان، ونبذ التغيير الديمغرافي بعد حل الخلافات العميقة بين طرفي المفاوضات .

الآن، وبعد مضي زهاء عام ونصف على توقف المفاوضات ، فإن إنجازها ستشكل رافداً قوياً لهيئة التفاوض السورية ؛ بسبب تطابق الرؤية السياسية للمرجعية الكردية مع بيان رياض ٢ ، ونص القرار الدولي ٢٢٥٤ . ناهيك عن تحقيق وحدة المطلب الكردي في إطار سوريا، والمشاركة في العملية السياسية وفق مسار جنيف.

ثمة محاولات ومنذ منتصف العام المنصرم للعودة إلى طاولة المفاوضات، توجت بوثيقة ضمانات موقعة من قبل الجانب الأمريكي وقائد قسد، على وقف الانتهاكات، والحملات الإعلامية التخوينية ، وإنجاز الحوارات في فترة قصيرة، وقد أعلن المجلس الوطني الكردي التزامه بها، واستعداده للحوار وفق أوراق العمل المتفق حولها والمحفوظة لدى الجانب الامريكي على أرضية إتفاقية دهوك ، ويقع على عاتق الطرف الآخر تنفيذ البنود الواردة في وثيقة الضمانات المتعلقة به .

لقد بات لزاماً على مجمل القوى السورية المعارضة، إجراء مراجعات نقدية جدية لعملها وبرامجها، نظراً للتطورات التي حصلت في البلاد والعالم وانعكاساتها بسبب تدويل القضية السورية، وارتباطها بالصراعات الإقليمية والدولية، وهذا يقتضي إزالة الخلافات بين القوى المكونة لهيئة التفاوض السورية، واعتماد وثيقة الرياض ٢، بعد إجراء مناقشات موضوعية تأخذ بالاعتبار الوضع السوري من كل النواحي، وضم القوى السياسية الفاعلة، والتي تعلن التزامها بالقرارات الدولية. وعلى الصعيد الكردي، فإن المتفق عليه سياسياً (الرؤية السياسية المشتركة والمرجعية الكردية)، هي مقدمات بنّاءة للوصول إلى إتفاقية شاملة حول القضايا الأخرى، والعمل معاً في إطار العملية السياسية بدعم من القوى الدولية ، التي تؤيد مشاركة كل السوريين في تحديد مصير بلادهم، وهذا سبيلٌ لإزالة الكثير من العقبات التي تعرقل وحدة القوى المؤمنة بالتغيير الجذري، التي يتطلب منها مواقف صريحة بدعم المفاوضات الكردية، فلابد من تحمّل المسؤوليات و السعي الجاد لإنجاز هذه الاتفاقية، باعتبارها رغبة كردية ووطنية ودولية .

بيان حول مشروع تركيا بإعادة اللاجئين السوريين .

في بداية أيار الجاري أعلنت تركيا رسمياً عن اطلاق مشروعها (العودة الطوعية)، حسب تعبيرها، بإعادة مليون لاجئ سوري لديها وتوطينهم في ثلاثة عشر تجمعاً سكنياً داخل الأراضي السورية المحاذية لحدودها الجنوبية بدءاً من اعزاز غرباً إلى سرى كانييه (راس العين) شرقاً ،

وبغض النظر عن توقيت إعلان هذا المشروع الذي يتزامن مع حملة الانتخابات البرلمانية التركية والسجالات التي تدور بين الأطراف المتنافسة فيها ، فإن عدم توفر البيئة الآمنة لعودة هؤلاء وإلى أماكنهم الأصلية يؤشر إلى أن هذا المشروع يندرج في إطار ترحيل للاجئين وإحداث تغيير ديمغرافي في تلك المناطق كما حدث ويحدث في مناطق اخرى من البلاد بما فيها منطقة عفرين .

إن المجلس الوطني الكردي في الوقت الذي يؤكد على حق العودة للاجئين والنازحين السوريين أينما كانوا ،وبما يتوافق مع القرار الدولي ٢٢٥٤ والذي ينص على (يؤكد الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة وفقاً للقانون الدولي)

ويرفض عمليات التغيير الديمغرافي في أية بقعة من الجغرافيا السورية ومن أية جهة كانت ،

فإنه يرى في هذا المشروع تعارضاً مع القرار الدولي ٢٢٥٤ ، وتفريطاً في حقوق اللاجئين وممتلكاتهم الأصلية ، إضافة لما يؤسسه من نزاعات وفتن بين أبناء الشعب السوري الواحد.

ولذلك فإن المجلس يدعو تركيا إلى العدول عن هذا المشروع ويدعو الدول المعنية بالشأن السوري باتخاذ موقف واضح وصريح منه والإسراع في تفعيل العملية السياسية لإيجاد حل نهائي للأزمة السورية والذي يضمن عودة آمنة للاجئين والنازحين إلى ديارهم في أماكن سكناهم الأصلية .

١٦/٥/٢٠٢٢م

الأمانة العامة

للمجلس الوطني الكردي في سوريا

نداء الإصلاح
إصلاح-شفافية-تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
مقالات رأي
العدد 43 أيــار 2022

نص المقابلة التي أجرتها جريدة كردستان التي تصدرها الاعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا العدد(٦٧٩) مع الرفيق فيصل يوسف المنسق العام لحركة الاصلاح الكردي -سوريا

تحدث المنسق العام لحركة الإصلاح الكردي وعضو الهيئة الرئاسية للمجلس الوطني الكردي، فيصل يوسف لجريدة كردستان مجيباً على مجموعة من أسئلة الصحيفة

إعداد: عزالدين ملا

ما تحليلك لكل ما تجري على الساحة الإقليمية والدولية من تحركات وتبدلات سياسية وأمنية واقتصادية؟

محركات السياسات الدولية والاقليمية مرتبطة بمصالحها في الدرجة الاولى وتعمل وفقا لذلك وفي هذا السياق ومنذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينات كانت ثمة آمال لبناء نظام عالمي يسوده قيم حقوق الانسان والديمقراطية ودعم حقوق الشعوب ومساعدتها من اجل بناء دولها على مبدأ المواطنة المتساوية وانعاش اقتصادياتها لرفع مستوى معيشة مواطنيها والحد من نزيف الهجرة للغرب ..الا ان ذلك لم يحدث وتسببت بعض الاحداث المؤثرة مثل الذي جرى في نيويورك من قبل منظمة القاعدة وما تلتها من هجوم على افغانستان بإنشاء احلاف وتكتلات جديدة لمواجهة ومحاربة الارهاب حيث تم تناسي ممارسات الانظمة الاستبدادية بحق شعوبها او ايلاء الاهتمام بالتنمية الاقتصادية ..... واعطيت الاهتمام للترسانات العسكرية وتخصيص موازنات ضخمة لها وبناء تحالفات مع انظمة الدول « النامية « دون النظر لطبيعة سلطتها وحكمها على مواطنيها من قبل الدول الكبرى بل لدرجة الولاء لها في مشاريعها وخططها وعندما بدأت ثورات الشعوب في منطقة الشرق الاوسط ردا على واقعها المزري فقد تم النظر اليها في هذا السياق ولم تلق الدعم لإكمال اهدافها وبناء دول عصرية فكانت النتيجة استغلالها من قبل دول طامحة لإعادة هيمنتها ودورها على حساب شعوب المنطقة وثوراتهم وذلك لتكريس نفوذها ومصالحها وصراعاتها في المرحلة الجديدة كما في سوريا واليمن وتونس وغيرها وكما يحدث الان في اوكرانيا التي ستفضي لوضع من الصراع والتنافس العالمي ..هذا المشهد الجديد الذي بات يتبلور تدريجيا بين القوى الدولية ذات النفوذ لا علاقة له بالصراعات القومية او الدينية او الطبقية بل بسبل الهيمنة والنفوذ ومعها عوامل اقتصادية «بحجة « الدفاع عن مصالح امنها القومي « وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية ودولة روسيا الاتحادية في حين تتسابق دول عربية لإعادة تموضعها حتى لاتتاثر سلبا بالوضع الناشئ لما يحدث من استقطابات وتتجه نحو اسرائيل لبناء علاقات معها وفيما بينها ايضا وتبتعد نسبيا عن تحالفاتها مع امريكا وتعزيز العلاقة مع روسيا والصين ... وهي في كل ذلك تتجاوز خلافاتها البينية للمحافظة على اوضاعها قوية بالمعادلات الاقليمية والدولية وفي ظل تصدر الدولتين تركيا وايران السباق كي تأخذا موقعهما في المعادلة الجديدة وتوسيع نفوذهما بالمنطقة وفي كل ما يجري وبكل اسف فان الشعوب هم ضحايا هذه الاحلاف والسياسات ومنهم الشعب الكردي في منطقة الشرق الاوسط وتعداده بعشرات الملايين حيث يتعرض لنهب ثرواته وهدر ممنهج لحقوقه المشروعة

وهنا لابد التنويه بان الاجابة على هذا السؤال بحاجة لتناولها بشكل اوسع واشمل من قبل المختصين ولا تفي هذه الاجابة المختصرة بالمطلوب ولاتحيط بالمشهد المعقد جدا في كل الاوجه

أين يتجه الائتلاف السوري المعارض ضمن تلك المعمعة؟ وكيف يكون وضع المعارضة في المرحلة القادمة؟

نشأ الائتلاف الوطني المعارض في اواخر عام ٢٠١٢ في ظروف اقليمية ودولية مؤيدة للشعارات التي كانت ترفعها الثورة السورية السلمية لأسباب واعتبارات عديدة وكي توحد المعارضة وتؤثرمن خلالها على الحراك الذي كان يعم جميع المناطق في سوريا وعدم جنوحه نحو الراديكالية والتطرف الاسلامي التي بدأت تظهر في بعض شعارات المتظاهرين وقطع الطريق امام المنظمات الجهادية وحرصها للإبقاء على دور لها في مستقبل سوريا ونظام حكمها المستقبلي للمحافظة على مصالحها الاقليمية والاقتصادية وامن اسرائيل لكنها تبدلت بدءا من عام ٢٠١٣ ووضعت في اولوياتها محاربة المنظمات الجهادية التي دخلت البلاد والحد من النفوذ الايراني وميليشياته الداعمة للنظام وغض النظر عن التدخل الروسي وافساح المجال امامه في هذا المنحى وايضا للتدخل التركي وسيطرته على مناطق واسعة من الشمال السوري (المناطق الكردية بشكل خاص) كل ذلك اوجد حالة جديدة للتعامل مع الوضع السوري من قبل دول « اصدقاء الشعب السوري «وتغيرت نظرتها للائتلاف باعتباره الممثل الوحيد للمعارضة حيث توافقت على عقد مؤتمرات الرياض ١و٢ لوحدة المعارضة وانشاء هيئة التفاوض وادخال منصات جديدة فيها تستمد كلا منها التأييد من داعميها الدوليين وتتصرف بوحي من مواقفها مما افقدت القوى المعارضة استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات لمعالجة الاوضاع المتأزمة في البلاد ولن تتبدل هذا الموازين بالنسبة للمعارضة الا بتقاطع مطاليبها بتفاهمات دولية واستراتيجية واضحة لتفيذ الحل السياسي

كيف يرى الكورد تلك الخلافات والانشقاقات ضمن الائتلاف؟ السياسة الكردية إلى أين تتجه؟ ولماذا؟

لا يمكنني القول بوجود نظرة كردية موحدة حول الخلافات التي تعصف بالمعارضة سواء في اطار الائتلاف او في هيئة التفاوض بل يمكنني التحدث عن موقف المجلس الوطني الكردي الذي كان وعلى الدوام يؤكد على ضرورة واهمية وحدة المعارضة وإبعادها عن التجاذبات الاقليمية والدولية آخذا بالاعتبار مصلحة البلاد وحقوق الشعب الكردي في سوريا لكل ابنائها وبناء على هذا التصور عقد اتفاقيات مع حزب الاتحاد الديمقراطي لتوحيد الموقف الكردي وتعزيزه كي يكون مرتكزا مهما لوحدة المعارضة وموقع الكرد في المعادلة السورية والعلاقات الدولية لكن هذه الاتفاقيات لم تصمد امام استئثار وتفرد هذا الحزب ومحاولات هيمنته بالقوة على الحياة السياسية الكردية وعدم قبوله حتى الان بشراكة تكون مرتكزا لمرجعية كردية عليا تجد لها مكانا في العملية السياسية في سوريا وادارة تعبر عن الجميع وعلى الرغم من تولي الجانب الامريكي رعاية المفاوضات بينه والمجلس الوطني الكردي ....عموما المجلس الوطني الكردي ومن موقعه بين صفوف المعارضة ماض في دفاعه عن حقوق الشعب الكردي والديمقراطية في البلاد ويسعى لحشد كل الطاقات من اجل ذلك ويولي وحدة الموقف الكردي اهمية قصوى ومسالة استراتيجية كما يؤيد وحدة المعارضة بعد اجراء مراجعات مستفيضة للمراحل السابقة وطرح برامج تلبي تطلعات مختلف ابناء سوريا بقومياتهم واديانهم بعيدا عن العقليات والايديولوجيات الاقصائية

ما المطلوب من الكورد والمعارضة الوطنية للخروج من تلك الانقسامات أكثر قوة ومنعة؟

كرديا وكما اسلفت فلابد من استكمال المفاوضات بين المجلس الوطني الكردي واحزاب الوحدة الوطنية الكردية وصولا لمرجعية كردية عليا تكون صاحبة القرار في كل المجالات المتعلقة بالشأن الكردي اما على صعيد المعارضة المنقسمة راهنا في هيئة التفاوض السورية فالحل يكمن بتجاوز الخلافات القائمة عبر التوافق على برنامج صريح وواضح للحل السياسي في البلاد ودعوة القوى السورية التي لها مصلحة في دعم الانتقال السياسي اما البقاء في مربع الاسباب التي ادت لتوقيف عمل الهيئة قرابة عامين ونيف فلن تؤدي الا للمزيد من الضعف وعدم قبول النظام لأي حل وتسوية

نداء الإصلاح
إصلاح - شفافية - تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
العدد 43 أيــار 2022

www.eslahkurd.org kurdishreform@gmail.com حركة الاصلاح الكردي سوريا

قراءة في قرار الاستثناء الأمريكي

د. عبدالوهاب احمد

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في بيان عبر موقعها الرسمي منتصف هذا الشهر عن «الرخصة السورية العامة رقم ٢٢» ، سمحت بموجبها للإستثمار في بعض مناطق شرق سوريا وشمالها الواقعة خارج سيطرة النظام وتنظيم داعش ، شملت قطاعات : الزراعة والاتصالات والكهرباء والمياه والخدمات الصحية والتعليم. إذ تعتبر هذه الرخصة هي الأولى من نوعها، بعد إصدار قانون « قيصر» الذي أقرته واشنطن في ٢٠٢٠، وهي تأتي في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سياق «استراتيجية هزيمة داعش» ، وليست «خطوة سياسية أو دعما لاستقلال هذه المناطق ذاتيا» بحسب تصريحات المسؤولين الأمريكيين.

بغض النظر عن حيثيات هذا القرار وتداعياته الاقتصادية والسياسية في المدى المنظور على المنطقة وأبنائها ، إلا أن الأوضاع المعيشية الصعبة، والتدهور الاقتصادي، وتفاقم نسبة البطالة والفقر والجهل والجريمة ، وعمليات النزوح الداخلي والهجرة الخارجية لأبناء المنطقة ، إلى جانب انتشار الفساد واحتكار السلطة و الإدارة غير الرشيدة ، وغياب النزاهة والشفافية في إستثمار الثروات المحلية والعدالة في توزيعها ، بالإضافة إلى انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والعسكري الذي يهدد المنطقة بسبب ذهنية الجماعات المسلحة التي تدير هذه المناطق و الضغوطات الداخلية والخارجية، باتت تستوجب جهود ومساعي دولية وإقليمية فعلية من خلال تبني خطط وبرامج وسياسات تنموية تنقذ السكان المحليين والمنطقة من الوضع التي فيها . وإذا كان القرار يهدف في أحد جوانبه ، للضغط على النظام السوري لدفعه نحو الإلتزام بالمسار السياسي وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ ، إلا أن تحسين حياة السكان المحليين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام السوري وداعش، وارساء الإستقرار فيها ، وترغيب الناس بالعودة الآمنة والكريمة إلى منازلهم من خلال تذليل العقبات وتداعيات العمليات العسكرية سواءً البينية المحلية أو التي اقدمت عليها تركيا ، وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية التي تدمرت قطاعات واسعة منها بسبب الحرب ، قد توفر لبيئة سياسية وجغرافية أكثر استقرارا ضمن سياق خطة « التعافي المبكر » ، وتمهّد السبيل نحو حل الخلافات وتقريب وجهات النظر بين صفوف المعارضة الوطنية السورية التي تؤمن بالشراكة الوطنية وتبتعد عن الممارسات والعقلية الإقصائية ضد مكونات سوريا وحقوقها المشروعة التي كفلتها العهود والمواثيق الدولية. وقد تكون مدخلا لمعالجة مسألة توحيد صفوف المعارضة السورية السياسية والعسكرية التي تضم كافة القوى و الكيانات السياسية على مختلف توجهاتها واصطفافاتها في المناطق المشمولة بالقرار ، و بالتالي التأسيس لإدارة مدنية ديمقراطية حقيقية موحدة في هذه المناطق برعاية إقليمية ودولية . ومن أجل ذلك ، لا ينبغي أن يكون توقيت تبني هذا القرار واستثناء بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة السورية المدعومة تركياً، و ردود الأفعال السياسية السلبية التي صدرت عن تركيا والنظام السوري، أن ينحصر النظر فيها فقط بدلالة موقفي تركيا والنظام من بعض القوى السياسية العسكرية (حزب الإتحاد الديموقراطي) الذي يدير المناطق الكردية ، وكذلك المعارضة السورية التي تسيطر على إدلب ومناطق مايسمى « درع الفرات و نبع السلام « .

لم يعد بخافٍ، أن حجم الدعم والمعونات الإغاثية والانسانية التي قدمت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذه المناطق، إلى جانب توفر الثروات والموارد المحلية، كانت كبيرة مقارنة بباقي مناطق الصراع في سوريا ، إلا أنها لم تؤسس « لاقتصاد ظل مدني» حقيقي يخدم أبناء المنطقة ، وتوفر لهم سبل العيش الكريم ، أو تؤمن لهم الإستقرار الاقتصادي والمعيشي بعيداً عن الابتزاز السياسي والسلطوي الإداري للجهات السياسية والعسكرية المحلية التي تدير هذه المناطق، وقطعاً لم تكن آليات الدعم والتوزيع السابقة وفق مزاجية هذه الجهات ، والفئات المستهدفة عادلة وشفافة ونزيهة ، وعلى العكس من ذلك ، غالباً ما استغل هذا الدعم من قبل تلك الجهات في تنفيذ اجنداتها السياسية وتمرير مشاريعها الحزبية من أجل تقوية موقعها السياسي ونفوذها الشعبي ضد خصومها السياسيين ، وذلك عبر ممارسة جميع أصناف الترهيب والقوة والابتزاز ضد المدنيين وكل من يخالفهم الرأي ، وبدل أن تسهم هذه المعونات والمساعدات في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأبناء المنطقة بغض النظر عن انتمائهم العرقي والديني والسياسي ، كانت لها الأثر السلبي إلى جانب ذهنية الإقصاء وثقافة الاستبداد والشمولية والعسكرة الأيديولوجية ، بالإضافة إلى تدخل الجهات الخارجية الإقليمية والدولية؛ في تكريس الواقع المأساوي للمجتمعات المحلية ، وزادت من معاناتهم من خلال ممارسة شتى أنواع الانتهاكات وتضييق الخناق عليهم ، ودفعهم للنزوح والهجرة القسرية تحت تهديد السلاح أو الاستيلاء على ممتلكاتهم . لذلك ، إذا كانت للإدارة الأمريكية نيّة جادة في توفير مقومات نجاح هذه الخطة « التعافي المبكر» من خلال هذا القرار انطلاقاً من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية بكافة مكوناتها ، واستثمار ذلك في تعزيز إستقرار المجتمعات المحلية ، من الأفضل بمكان البحث في آليات جديدة مغايرة للآليات السابقة ، واعتماد أسس ومعايير سليمة في إعادة هيكلة البنية التحتية للقطاعات المستهدفة بغية تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية وتوفير البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية المستقرة والآمنة لها و الّا تخضع لشروط وابتزاز الجهات السلطوية الحاكمة في هذه المناطق.

صعوبة التعايش في ظل الأنظمة الاستبدادية

فيروشاه عبدالرحمن

قد يكون من أهم تداعيات ما بعد الحرب العالمية الثانية هي ذلك الصراع والمواجهة السياسية والأيديولوجية وأحياناً العسكرية بالوكالة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٩١ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والغرب عموماً التي نتجت عنها التقدم الكبير الذي أحرزته دول أوروبا الغربية اقتصادياً وسياسياً فكان تشكيل الاتحاد الأوروبي من رحم السوق الأوروبية المشتركة ونهاية الاستعمار و الحرب واستقلال الكثير من الدول سواء في الطرف الغربي مثل الهند واندونيسيا وهولندا والفلبين وما سميت آنذاك بالحرب الباردة والتي كانت قد قسمت العالم إلى معسكرين الشيوعي ايتزعمه الاتحاد السوفياتي والليبرالي تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية ،وبانهيار المعسكر الشيوعي (الاتحاد السوفياتي)سنة ١٩٩١ توقف العداء بين الحلفين الناتو بقيادة أمريكا وحلف وارسو الذي كان يقوده الاتحاد السوفياتي واستقلال دول أوروبا الشرقية بعد انهيار المعسكر الشرقي ،ورغم تشكيل كل تلك الدول التي ذكرناها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد عام ١٩٩١ لم تساعد كل تلك الظروف على تشكيل دولة كردية قد تكون لأسباب تاريخية و جيو سياسية مازال الشعب الكردي يحلم بكيان يضم ما يقارب الاربعين مليوناً ،وبالرغم من أنّ روسيا الاتحادية ظلت النواة الكبيرة كدولة من إرث الاتحاد السوفياتي وبالرغم من انفتاح العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الغرب وكقوة عسكرية عظمى إلا إنها ظلت تعاني من نظام سياسي عسكري وقوانين لم تنافس الغرب في ديمقراطيتها فظلّت ترعى تلك الأنظمة الاستبدادية التي كانت تحت خيمة الاتحاد السوفياتي ومع ذلك فمعظم تلك الأنظمة التي تقمع شعوبها وتتعامل معهم بالحديد والنار إما مرتبطة بالاتحاد الروسي أو إنها محمية من قبلها سياسياً كما في عهد الحرب الباردة فهجرة ولجوء السكان من هذه الدول دائماً كانت وجهتهم أوروبا الغربية بسبب وجود القوانين التي تحميهم وتمنحهم حقوقاً ومزايا لم يحصلوا عليها في بلدانهم الأصلية ،بينما لم يشهد تاريخنا الحديث بأن شعوب هذه الدول التي ارتبطت تاريخياً بالاتحاد الروسي بعد أكثر من ثلاثين عاماً من انتهاء الحرب الباردة أن لجؤوا إليها ومن هنا فإنه بات العيش مع النظم الاستبدادية صعباً فدول أوروبا الشرقية والتي استقلت لم تعد ترغب لا بل تحارب لرفضها العودة إلى تلك الحقبة وكذلك شعوب دول العالم النامي رفضت العيش والتعايش مع الاضطهاد والظلم وعدم احترام حقوق الانسان ،وما ثورات الربيع العربي إلا حالة ومثال على تلك الرفض لتلك الفترة ونظام تعدد الأقطاب التي كانت تحمي تلك الأنظمة ، لذلك فالثورات والاحتجاجات والانتفاضات التي شهدتها وتشهدها الكثير من مناطق العالم هي لمنع وعدم قبول عودة الاستبداد وكذلك منع حماية هذه الأنظمة من قبل طرف دولي لأن وجود تلك العقلية والأنظمة تقوض النظام العالمي الجديد الذي بُني على الانعتاق من الطغيان والعبودية وأرادت العيش بحرية وكرامة والطموح الى قوانين تحميهم ومؤسسات تتعامل معهم بشفافية للتغيير نحو الافضل ،ولا يمكن أن نتصور أن تعود الحرب الباردة والمعسكر الشرقي .هناك قوى اقتصادية صاعدة كالصين ولكن لن يكون هناك تقسيم عسكري في العالم مرة أخرى حتى بالدفع باتجاه حرب ثالثة ولن يكون هناك التنمر على الشعوب لأن العالم لا يرغب ولا يريد العودة الى الاستبداد، لأنه أصبح هناك تغيرات كبيرة في خريطة العالم السياسية والاقتصادية بعد الحرب الباردة

نداء الإصلاح
إصلاح-شفافية-تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
مقالات رأي
العدد 43 أيــار 2022

حركة الاصلاح الكردي سوريا
kurdishreform@gmail.com
www.eslahkurd.org

المعاناة المعيشية وتداعياتها

ألقت المعاناة المعيشية بظلالها على مجمل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية.فاختفت مجموعة من القيم التي نشأ عليها المجتمع السوري وخُلقت ظواهر سلبية متعددة . حيث اصبح الحصول على المستلزمات الضرورية للحياة الشغل الشاغل للناس فماهي الاسباب التي ادت الى هذا الوضع. وكيف يمكن التخلص او التخفيف من هذه المعاناة ؟ وحول هذا الموضوع توجهنا الى مجموعة من المثقفين والنشطاء للوقوف حول هذا الموضوع وفي اجابته لنشرة نداء الاصلاح

يقول الاستاذ: محمد ليلى

تبدو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية عامة ومناطقنا الكُردية في سورية خاصة, ماضية نحو المزيد من التعقيد وعدم الاستقرار، بحيث أصبحت أوضاع الغالبية المطلقة من المواطنين تتجه نحو انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات وفئات المجتمع كنتيجة طبيعية للتردي الخطير الجاري للوضع الاقتصادي, وكنتيجة حتمية للاحتكار الاقتصادي من قبل تجار الحروب, وعدم الاكتراث الدولي والأممي بما يتم بحق الشعب السوري وعدم جديتهم لإيجاد حل سياسي ينهي معاناة السوريين. ونتيجة التأثير المباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية, تتوجه الأوضاع نحو المزيد من عدم استقرار الاوضاع الامنية والسلم الإجتماعي, وعدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.. فمظاهر الفقر تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستعباد والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات. ومن خطوات البحث عن الحلول والإصلاح, لا بد من دق ناقوس الخطر أولاً, ولا بد على القوى السياسية المعارضة والمستبعدة من المشاركة في اتخاذ القرارات - التحرك السريع للبحث عن ايجاد المخارج لهذه الكوارث التي تلاحق السوريين, فالتحرك يجب أن يكون على أكثر من صعيد, بهدف إحداث الضغوطات على المتحكمين بزمام الأمور لإجبارهم نحو البحث عن ايجاد الحلول والمخارج و وضع حد لما يجري بحق المواطنين جراء سياساتهم الاستبدادية والاستفرادية. وكما دعا الفيلسوف الأخلاقي وعالم الأقتصاد الاسكتلندي آدم سميث إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، فلا بد أن يكون هناك تحرك نحو الإصلاح الحقيقي ورفع كفاءة الموارد البشرية وتنمية المشاريع الزراعية والإصلاح التعليمي والتخلص من ظاهرة تبييض الأموال, والوصول إلى الحرية والمشاركة السياسية وحرية التعبير: وعن هذا الموضوع قال

الاستاذ نصر الدين ابو زويا :

السياسه تعبير مكثف عن الاقتصاد والاقتصاد هو البناء التحتي والعلوم الاخرى هو البناء الفوقي و ان قوى الارهاب المتمثلة. بداعش واخواتها قد نهبت ودمرت وسرقت وقتلت كل ماهو موجود في سوريه حتى سرقوا عشرات المعامل من حلب الى تركيا وهذاما ادى الى تدمير البنى التحتيه لسوريا واضطر الالاف من ابناء الشعب السوري للهجرة الى خارج الوطن وبينهم اختصاصيين واطباء وفنيين ومن كل الاختصاصات وهذا ايضا كان له تاثيراكبيرا على الواقع الاقتصادي وخاصة هجرة الشباب جيل المستقبل بالاضافة الى كل هذه الصعوبات والدمار جاء الحصار الاميركي الظالم على وطننا وتبعه قانون قيصر كل هذه الامور ساهمت في تازيم الوضع الاقتصادي وزاد الفقر والغلاء والبطاله وزادت الجريمه و كما يقول الامام علي كرم الله وجهه كاد الفقر ان يكون كفرا وطبعا . و قوى الفساد هنا وهناك ساهمت ايضا في استفحال هذه المعاناة كما تستغل الامبرياليه الامريكية الصعوبات الاقتصاديه والمعيشيه لتحريض المواطنيين ضد الدوله والقبول بمشاريعهم الاستسلاميه الخبيثه وقرارات اميركا الاخيره برفع الحصار عن المناطق التي يسيطرعليها الاميركان ونظام اردوغان حيث الاهداف واضحه لخلق الفتنه بين المحافظات السوريه وتخفيف السياسه المعاديه لهم ولكن هذه السياسه الخبيثه لاتنطلي على الشعب السوري بكل مكوناته القوميه والدينيه والسياسيه .ولكن سنعاني لفترة من الصعوبات الاقتصاديه والمعيشيه اكثر بكثير من قبل وكما نعلم سوء الموسم الزراعي خلال عامين سيعقد الامور اكثر والحل بطرد قوى الاحتلال الاميركي و التركي واعادة النفط والغاز والقمح وكل الخيرات الاخرى الى الشعب السوري وضرب قوى الفساد وتعزيز الديمقراطيه وتحقيق العداله الاجتماعيه وتامين الحقوق القوميه للقوميات الموجوده وخاصة االكرد منها ومن خلال مشاركته حول هذا الموضوع

يقول الاستاذ : شكري يوسف

يتواجد الفقر بشكل واسع النطاق على المستوى العالمي وعلى الرغم من ذلك اصبح التاثير الاقتصادي واضحا بالفعل في البلدان التي تدور على ارضها الحروب فالمعاناة من الوضع الاقتصادي اصبحت ملموسة عند الشعب السوري وخاصة منطقة الجزيره فانهيار الليره السوريه امام الدولار بشكل واضح كان له تاثيرا كبيرا على الحياه الاجتماعيه والسياسيه والفكريه ولا ننسى هذه السنوات القحط وقلة الامطار وتغير المناخ قد ساعد على انتشار الفقر بشكل غريب اما السبل التي يمكن ان تخفف من هذه المعاناه فهو بذل الجهود لمحاربه الفقر وايجاد اليات داخل نظام الحمايه الاجتماعيه وبرامج المعونه الاجتماعيه وبرامج سوق العمل النشط واليات الحمايه الاجتماعيه اي الصحه والتعليم والدعم و مراقبه الاسعار والسلع اما الاليات الغير رسميه فتكمن في ادارة المحفظة الريفية اي الاعتماد على الزراعه بشكل عام ومن خلالها يمكن دعم الاسره في المنطقه ولا ننسى المساعدات في المنطقه والحديث عن المحافظه على الثروه الحيوانيه بانشاء شركات دعم لجميع القطاعات الموجوده في المنطقه ودعم القطاع الزراعي بشكل خاص اذ يعتبر قطاعا اجتماعيا قبل ان يكون قطاعا اقتصاديا لانه المسؤول الاول عن الامن الغذائي في المنطقه ويجب تقديم كل الدعم للفلاحين والمزارعين وخاصه تامين المحروقات والاسمده لهم باسعار منخفضه وذلك من اجل الحفاظ على الزراعه في المنطقه وايضا حفر ابار المياه التي تشكل دعما اساسيا في مجال الزراعه الشتويه والصيفيه حيث ان الاقتصاد يعتمد على قوته الانتاجيه وليس على الاستيراد والتحصيل .ونؤكد على التوجه نحو الانتاج وتحسينه حيث يعتبر مفتاح الحل في اي ازمه بسبب تداعيات الحرب. والاقتصاد هو من يحكم العلاقات السياسيه والاجتماعيه والفكريه

نداء الإصلاح

إصلاح ـ شفافية ـ تغيير

نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا

العدد 43 أيــار 2022

حركة الاصلاح الكردي سوريا | kurdishreform@gmail.com | www.eslahkurd.org

الوفود السياسية والثقافية والاجتماعية تشارك في احياء الذكرى الثانية عشرة لحركة الاصلاح الكردي سوريا

اقامت حركة الاصلاح الكردي - سوريا في مقرها بمدينة قامشلو يوم /السبت /١٦/نيسان ٢٠٢٢ حفل استقبال بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لانطلاقتها وقد شاركت فيها العديد من الوفود السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية والثقافية بتقديم التهاني

اننا نتقدم لجميع من شاركنا حضوريا او عبر التواصل الاجتماعي بجزيل الشكر على احياء هذه المناسبة مؤكدين على مشتركاتنا الوطنية والقومية الكردية واصرارا على متابعة خيار النضال الوطني الديمقراطي السلمي وتعزيز دور المجلس الوطني الكردي ووحدة الموقف الكردي وبذل كل الامكانيات من اجل وطن يقر دستوريا بحقوق جميع ابنائه (عرب - كرد- سريان اشوريين - تركمان...) عبر نظام حكم ديمقراطي تعددي لامركزي يضع حدا لمعاناة السوريين ويتيح لهم كي يكونوا

شركاء حقيقين في مصير بلادهم

كل الاحترام والتقدير لحضوركم الكريم و رسائلكم المعبرة عن روح الاخوّة

وكل عام وانتم بالف خير

المكتب التنفيذي لحركة الاصلاح الكردي.

سوريا

١٧/نيسان/٢٠٢٢

قامشلو

بيان بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لإنطلاقة حركة الإصلاح الكردي – سوريا

بيان بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لإنطلاقة حركة الإصلاح الكردي – سوريا

يصادف الرابع عشر من نيسان الذكرى السنوية الثانية عشرة لإنطلاقة حركتنا حركة الإصلاح الكردي – سوريا تحت شعار إصلاح – شفافية – تغيير . كانت انطلاقة الحركة، ردة فعل طبيعية على تفشي ثقافة الشمولية والاستفراد والدكتاتورية الفردية التي كانت تنخر في جسم الحركة السياسية الكردية ، وجاء قرار الإعلان عنها في الرابع عشر من نيسان عام ٢٠١٠ تحدياً كبيراً محفوفاً بمخاطر جمّة في الانسجام مع الواقع بأدوات فكرية و ثقافية و سياسية منسجمة حوفق آليات تشاركية أكثر فعالية في التكييف مع المتغيرات الداخلية الوطنية والخارجية ،واستجابة للواقع الذي يعيشه شعبنا الكردي نتيجة السياسات الممنهجة التي مارست بحقه طوال عقود من الزمن ، لتتسم بذلك في التوافق و التلازم بين مسارين القومي الكردي والوطني السوري من أجل بناء دولة ديمقراطية تعددية علمانية اتحادية تلبي أهداف جميع مكونات الشعب السوري في العيش بحرية وكرامة وفق دستور عصري يعترف بالهوية القومية للشعب الكردي وثقافته وإرثه الحضاري في تأسيس الدولة السورية الحديثة .

مع إنطلاقة الثورة السورية ضد النظام السوري القمعي واستبداد أجهزته الأمنية ، كانت حركة الإصلاح الكردي من أولى السبّاقين للدعوة إلى توفير الحرية والكرامة والعدالة لكل السوريين، وطالبت بإلغاء كافة القوانين والتشريعات التي عطّلت الحياة السياسية العامة في البلاد منذ أن تولى حزب البعث السلطة ، ودعت إلى استئصال مكامن الفساد في أجهزة الدولة كافة ومحاسبة رموزه ، وإنهاء دور الأجهزة الأمنية القمعية وتدخلاتها في حياة المواطنين السوريين بكافة مكوناته ، لتنسجم رؤية الحركة بذلك وتلامس معاناة المتظاهرين السوريين ومأساتهم في ظل نظام حكم شمولي إقصائي استبدادي ، والتي كان للشعب الكردي في سوريا النصيب الأكبر من هذه السياسات والمشاريع الاستثنائية المنافية لحقوق الإنسان والقوانين الدولية من خلال استهداف هويته القومية وثقافته و وجوده على أرضه التاريخية.

ادخل النظام السوري وأدواته البلاد في نفق مظلم لتمسكه بالخيارات الأمنية والعسكرية في معالجة القضايا الوطنية الحساسة منذ بداية الثورة السورية ، منتهجاً سياسة القتل والتدمير والتشريد الممنهج حتى امسى البلاد ساحة للفوضى وجذب لتدخلات قوى إقليمية ودولية ، وملاذاً خصباً للتنظيمات الجهادية الإرهابية وكل ذلك بهدف إجهاض الثورة السلميّة وتحريفها عن مسارها الطبيعي ، إلا انّ عزيمة السوريين بقواه السياسية والمدنية والثقافية والمجتمعية من جميع مكوناته كانت أقوى من كل المخططات والسياسات الراميّة للعودة بسوريا إلى نظام الحزب الواحد والاستبداد وتهميش دور الشعوب وقواها الوطنية الديمقراطية في بناء دولة القانون والعدالة والمساواة والكرامة لكل السوريين .

بعد مرور أكثر من إحدى عشرة عاماً على الصرخات الأولى للحرية والكرامة ، لايزال الحل السياسي متعثرا على الرغم من التوافق الدولي على إنهاء الأزمة عبر عملية سياسية متكاملة وفق القرار الأممي ٢٢٥٤ وبيان جنيف ١ ، ومازال تعنت النظام وحلفائه في إفشال كل المساعي الدولية لإنهاء معاناة السوريين يشكل عائقاً أمام وقف نزيف الدم السوري، و استنزاف مقومات الحياة فيها التي باتت ترهق كاهل الشعب السوري بجميع مكوناته، في ظل الحصار الاقتصادي الخانق، وانعدام فرص العمل، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وتفكك البنية التحتية جراء الحرب والتخريب التي طالها بسبب قصف النظام وعمليات العصابات الإرهابية ، وأمام هول الكارثة التي حلّت بالسوريين ، فإن المجتمع الدولي وأكثر من أي وقت مضى مدعو لممارسة دوره القانوني والأخلاقي في الضغط على النظام من أجل تنفيذ القرار الدولي الخاص بحل الأزمة السورية وفق الآلية الواردة فيه ، كما أنّ القوى الوطنية الديمقراطية والتي تهمها مصلحة الشعب السوري، وتؤمن بنظام حكم ديمقراطي عادل لسوريا مدنية تعددية لكافة أبنائها؛ مدعوّة أيضاً لمراجعة سياساتها الوطنية السابقة ، وتقييم علاقاتها الإقليمية والدولية بما يخدم مصلحة الشعب السوري بكافة مكوناته وليس جهة أو مكوّن بعينه ، وكذلك إعادة النظر في هيئتها التفاوضية والعمل على توسيعها لتضم كافة القوى الوطنية الفاعلة التي لها مصلحة في أمن واستقرار سوريا وحرية شعبها ، والسعي للتوافق على إنشاء جسم سياسي سوري وطني وفق ممكنات العمل السياسي المنسجم مع القرار الدولي ٢٢٥٤ ، انطلاقاً من حقيقة أنّ سورية دولة متعددة القوميات والأديان والطوائف، يعترف دستورها بكامل الحقوق القومية والسياسية والثقافية لجميع مكوناتها بالتساوي، كما ويستوجب الوقوف بجديّة وبروحٍ عالٍ من المسؤولية على جميع الممارساتٍ والسياسات والأفكار الشوفينية والرؤى التي صدرت من قبل قوى وجهات تعتبر نفسها معارضة بحق الشعب الكردي وتحت مسميات وذرائع مختلفة خاصة بعد سيطرة الفصائل المسلحة التابعة لتركيا على عفرين وسري كانيه (رأس العين) وكري سبي (تل أبيض) ، وذلك لما ترتكب هذه الفصائل من جرائم وحشية لا أخلاقية بحق أبناء الشعب الكردي من قتل وتعذيب واختطاف واستيلاء على الممتلكات الخاصة وعمليات التهجير القسري والتغيير الديمغرافي...

تجد حركة الإصلاح الكردي – سوريا نفسها ضمن المجلس الوطني الكردي ، لأنه يعبّر عن التطلعات الوطنية والقومية للشعب الكردي في سوريا، ويدافع عن خصوصيته وهويته وثقافته ضد جميع المحاولات الراميّة لاستهدافه داخلياً وخارجياً ، وتسعى الحركة في هذا الإطار، إلى الارتقاء بعمل المجلس نحو المؤسساتية والتشاركية العادلة ، واحترام وجهات النظر المختلفة من خلال تعزيز دوره وحضوره الجماهيري والتنظيمي باستيعابه لفعاليات وقوى وممثلي فئات المجتمع الكردي من المستقلين والشباب والمرأة بعيداً عن الاحتكار أو المحسوبيات السياسية.

تستكمل حركتنا في الرابع عشر من نيسان اثنتي عشرة سنة من عمرها ، حيث كانت مفعمة بالنشاط والحيوية رغم كل الظروف والصعاب التي مرّ بها رفاق الحركة ، الذين بذلوا جهودا كبيرة لنشر ثقافة الإصلاح ونكران الذات بين أبناء الشعب الكردي، وعملوا بكل وفاء واخلاص في السعي نحو توحيد الصف والطاقات الكردية، وطرحت من اجلهما مشاريع ورؤى بنّاءة تتلائم مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف التعبير عن تطلعات شعبنا في نيل حقوقه المشروعة ، كما تولي الحركة اهتماماً كبيراً بالموقف الكردي الموحد من خلال دعمها لاستمرار المفاوضات بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية ضمن مناخات إيجابية بناءة بغية الوصول إلى إتفاق سياسي شامل يضمن شراكة حقيقية بين المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية ومكونات المنطقة عموماً .

كردستانياً ، فقد أولت الحركة اهتماماً بالغاً في مد جسور التواصل وبناء أفضل العلاقات مع الأشقاء الكردستانيين واحزابهم السياسية، وتأتي قيادة إقليم كردستان العراق ، وسيادة الرئيس مسعود بارزاني في المقدمة لدوره المثمّن عالياً في دعم ومساندة شعبنا و قضيته سياسياً وانسانياً في هذه المرحلة المصيرية التي يمر بها .

بهذه المناسبة ، لا يسعنا إلا أن نؤكد مجدداً على الالتزام بالمبادئ والأهداف التي انطلقت الحركة من أجلها في الدفاع عن حقوق الشعب الكردي في سوريا والقضايا الوطنية السورية عموماً بكل شفافية وتفاني ، والعمل مع جميع القوى الوطنية والديمقراطية المناهضة للظلم والاستبداد لدحر التطرف والتعصب و الإرهاب وثقافة الاستبداد والحزب الواحد حتى تحقيق العدالة والديمقراطية والمساواة السياسية لجميع السوريين وفق القوانين والاعراف الدولية والقيم الإنسانية .

نتقدم بأحر التهاني والتبريكات لجميع رفاق الحركة في الداخل السوري وفي الشتات وأصدقائها ومناصري فكرها بمناسبة الذكرى السنوية الثانية عشرة لانطلاقتها متمنين لهم دوام التوفيق والنجاح في المهام الموكلة إليهم خدمة لقضيتنا الوطنية والقومية .

*عاش الشعب الكردي و حقوقه المشروعة في سوريا مدنية ديمقراطية تعددية اتحادية

*نعم للإصلاح والشفافية والتغييرً

المنسقية العامة لحركة الاصلاح الكردي -سوريا

قامشلو – ٢٠٢٢/٤/١٣

نداء الإصلاح
إصلاح - شفافية - تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
نشاطات
العدد 43 أيار 2022

حركة الاصلاح الكردي سوريا
kurdishreform@gmail.com
www.eslahkurd.org

حلقة نقاشية بعنوان (القرار الامريكي في رفع الحظر عن الاستثمار في بعض المناطق الغير خاضعة لسيطرة النظام)في منتدى إلاصلاح والتغيير

بتاريخ ١٩ ايار ٢٠٢٢ عقدت منتدى الاصلاح والتغيير في مدينة قامشلو حلقة نقاشية بعنوان (القرار الامريكي في رفع الحظر عن الاستثمار في بعض المناطق الغير خاضعة لسيطرة النظام) وقد شارك في الحلقة مجموعة من النخب السياسية والثقافية ومن كافة مكونات المنطقة من عرب وكرد وسريان وبمختلف توجهاتهم السياسية حيث استمرت المداخلات اكثر من ساعتين بروح اخوية مسؤولة وقد ادار اللقاء عضوا ادارة المنتدى. فيروشاه عبد الرحمن و كاظم الخليفة

نص ورقة العمل

قررت الادارة الامريكية رفع الحظر عن الاستثمار في
المناطق المحررة من داعش الغير خاضعة لسيطرة النظام من خلال منح التراخيص لشركات دولية للمساهمة في اعادة الاعمار وقطاع الزراعة والتعليم والصحة وغيرها في بعض مناطق شمال غرب و شمال شرق سوريا

المحاور

١ هل يمكن اعتبار هذه الخطوة مدخلا لدور امريكي اكبر خلال الفترة القادمة وما هي النتائج المتوقعة لهذا القرار على الحياة المعيشية للمواطنين ومدى التنسيق بين هذه المناطق المشمولة بالقرار اداريا واقتصاديا وارضية لحل الخلافات بين القوى السياسية فيها

٢ ماهي العقبات التي يمكن ان تعترض سبيل هذا القرار ومدى تحقيق الاستقرار وانعاش الاقتصاد بالمنطقة

٣ هل الاليات المتبعة راهنا لدعم المنطقة وسكانها من خلال المنظمات الانسانية الاغاثية ناجعة ام ثمة وسائل اخرى يجب اللجوء اليها

وهنا ننشر اهم ما جاء في مداخلات السادة الحضر

أ عامر هلوش

القرار لازال غامضا. والسؤال هل هذه المناطق التي خارج سيطرة النظام عانت من العقوبات فبتقديري لا. وكانت امريكا قادرة على ان تجعل هذه المناطق منتعشة من خلال فتح المعابر فهذا القرار هو عبارة عن مشروع لرجال اعمال خاصة والمستفيد الاول هو تركيا. والنظام. والدليل استفادة النظام من النفط هنا ولازال وحتى اذا طبق سيكون هناك فارق طبقي وبذلك تخلق قنبلة موقوتة في المنطقة فما السر في تطوير مناطق غنية واهمال مناطق فقيرة لا اتصور ان يكون هذا القرار الا لقوى متحكمة ببؤر التوتر في العالم وليس له علاقة برفع العقوبات

أ رشاد بيجو

اي قرار يجلب لنا الاستقرار وينعش المنطقة فسنكون معه بالتاكيد وهي خطوة في الاتجاه الصحيح. وباعتقادي ان هذا القرار يخد م فكرة تغطية ضخ الغاز مة قطر وكردستان عبر الاراضي التركية الى اوربا. وهذا القرار غامض وخاصةانه يتحدث عن اجزأء محددة من سوريا. ولابد من موافقة من تركية ومن اقليم كردستان. والاغاثة لا
تفي بنسبة ٥. بالمئة

أ شفان ابراهيم.

القرار من جهة كبيرة وقوية هي امريكة التي تفرض العقوبات على الاخرين وبالتاكيد الاستثمارات لابد ان تكون في مناطق واسعة وامنة وقد تكون هذه الشركات جزء من الدخل القومي الامريكي وستسعى من اجل حمايتها وهناك دراسات حول توحيد مناطق شمال غرب وشرق سوريا ولكن هل هو توحيد سياسي ام اقتصادي او للعمل المنظماتي ....

أ وليد جولي

هناك نوع من التوافق بين الاراء لقد كان مطلب الادارة الذاتية الاساسي لرفع الحصار عن هذه المناطق وهناك استفهامات كثيرة حول هذه القرار. ولكن هذا التوقيت هو مصدر تساؤل. واعتقد هناك حالة ربط بين وضع عودة المهجرين من تركيا واصدار هذا القرار
نرغب ان تكون هذه المنطقة آمنة وان تكون هناك قوات دولية تفصل بين تركيا ومناطق الادارة. وبالرغم من عدم وجود ارضية مناسبة في المنطقة لتنفيذ هذا القرار لكن وبكل الاحوال فان تنفيذ القرار في هدا الوقت سيخدم تركيا اولا. وهناك ضغوطات تركيا لعدم وجود كيان يقووده الكرد فتركيا موقفها ليس واضحا من مسالة اوكرانيا وقد يكون هناك توافق بين الامريكان والاتراك او نو ع من الضغط على تركيا لتوضيح مو قفها. والامريكان لايمكن ان يخسروا تركيا

والمناطق متداخلة مع بعضها ولا اعتقد ان طرفا سيكون بعيدا عن هذا القرار اي سيشمل الجميع لان هناك تواصل بينها وابرز العراقيل. هي تركيا التي لن تقبل الا ان يكون لها الحصة الاكبر. وومعبر تل كوجر لن يفتح لانه تحت سيطرة الروس. ولم نستفد شيئا من المنظمات الانسانية الا امور بسيطة وهذا المشروع عند تنفيذه سيكون هناك ترشيد لبعض المنظمات واحداث اخرى

لانها تخدم مصالحهم اكثر ولازالت تركيا تعمل لتغيير ديمغرافية وثقافة المنطقة وتحارب اي مشروع يكون للكرد دور فيه

أ. بشير سعدي.

المشروع ليس واضح المعالم والحل السياسي بعيد المنال فلماذا لا تعمل امريكا لخلق بيئة مناسبة في. المناطق الغير خاضعة للنظام لاعادة الاعمار منذ فترة. وهذا الطرح قد تكرر لعدة مرات قبل عقوبات قيصر وهناك تواجد للروس والنظام وتركيا في اغلب المناطق وهل الادارة الذاتية مؤهلة بهذا الشكل وهل تقبل تركيا بان تكون هذه الادارة المتهمة بالارهاب بالاستفادة من هذه الاستثمارات وهل يقبل الروس والنظام بسهولة بهذا القرار والعقوبات لم تطبق علىى هذه المنطقة وهناك اسئلة كثيرة. حوله. وهذا يبين ان الحل السياسي بعيد المنال والموضوع متعلق بالازمة الاوكرانيا. واعتقد ان ما بعد الازمة ستكون هناك خرائط جديدة. ولا استبعد التقسيم

أ. نايف جبيرو

نعم المنطقة كانت مشمولة بقرار العقوبات وهذا القرار متعلق بعمل الشركات وليس الافراد وتاتي الشركات بضمانات دولية وتعتبرها الناس بارقة امل وسيكون هناك تمويل دولي لها والقرار سيخدم ابناء المنطقة والقرار بداية لمشروع امريكي جديد وله علاقة بالحرب الاوكرانيا الروسية وهو لايؤدي الى التقسيم. ابدا بل الى الازدهار الاقتصادي وبداية لمشروع توحيد بين المناطق والتوافق بين المعارضة باختلافاتها واعتقد حتى الحوار الكردي متعلق بهذا الموضوع وان انجاز الاستقرار يخدم التوافق بين ابناء المنطقة بكل اتجاهاتهم وقومياتهم

أ اكرم حسين

هذا الاستثناء للمنطقة هو ايجابي على مستويين فهذه الشركات التي ستاتي هي امريكية وفرنسية وهناك ميزانية مخصصة لاعادة الاعمار ستثمرها هذه الشركات من صندوق دعم سوريا. وامريكا تستطيع ان تفرض الامان على المناطق التي تهمها والموضوع له علاقة بحرب اوكرانيا. وهذا الجديد المطروح لمصلحة الناس عموما.

التتمة في ص ٧

نداء الإصلاح
إصلاح - شفافية - تغيير
نشرة تصدر عن مكتب إعلام حركة الإصلاح الكردي - سوريا
نشاطات المنتدى
العدد 43 أيـار 2022

www.eslahkurd.org kurdishreform@gmail.com حركة الاصلاح الكردي سوريا

حلقة نقاشية بعنوان (القرار الامريكي في رفع الحظر عن الاستثمار في بعض المناطق الغير خاضعة لسيطرة النظام)في منتدى إلاصلاح والتغيير... التتمة

وستنتعش المنطقة باعتقادي ولكن لن يكون هناك تقسيم بل ربما يشمل اداة ضغط للوصول الى الحل السوري الذي لم يقبله النظام حتى الان. ولابد ان يكون هناك تفاهم مع تركيا ويمكن ان يلعب معبر الوليد وغيرها دورا مهما في تنفيذه وسيكون له دور في انجاح الحوار الكردي والتفاهم مع تركيا والقوى الاخرى المتواجدة ووجو د اموال في المنطقة سيغيير ذهنية الناس لان الوضع الاقتصادي سيء للغاية والحل السياسي بعيد. ولا مشكلة حتى ان كان هناك تقسيم وربما تظل حكومة مركزية في جزء من الدولة.

د سنحريب

لايوجد مصلحة تركية في تنفيذ القرار وهي تعارضه بقوة لان شرق الفرات سيستفاد منه وله نتائج ايجابية وله ابعاد سياسية فهو ضد المشروع الروسي الايراني في سوريا والادراة الذاتية تحضر لمثل تنفيذ هكذا قرارات من خلال قدرتها على منح التراخيص وهي رسالة من امريكا بانها باقية لفترة طويلة. ويمكن ان يفرض عاى النظام بان يفكر في التوصل الى حل سياسي. اذ يعتبر جزءا من الحل السياسي فمثلا عداوة تركية لاقليم كردستان اشد من الادارة الذاتية. ولكن. مصالحها تفرض التعامل معها. وقد يكون سببا داعما ايضا لوحدة المعارضة السورية وهذه. الاموال التي تخصص لاعمار سوريا ستصرف من خلال هذه الشركات

أ. مجدل دوكو

الوجود الامريكي في سوريا غير شرعي. فلا يمكن ان تقوم هكذا مشاريع. من اجل تطوير المنطقة وافغانستان شاهدة امام اعيننا فلا يمكن الاعتماد عليهم. نحن السوريين يجب ان نتفق وان نعتمد على انفسنا والا نقبل التقسيم وان الرسمال جبان ولا يمكن ان يأتي الى بيئة غير آمنة وان الحل السياسي ممكن
انجازه من خلال مسار استانة وتطبيق القرار ٢٢٥٤ سواء وافق الامريكان ام لا
وحتى من دون موافقة مجلس الامن

د فريد سعدون

هل المنطقة مهيئة للاستثمار ؟؟ واعتقد ان مناطق النظام مؤهلة اكثر. فلا توجد طرق ولامطارات . والبنية التحتية تحتاج الى عشرات السنوات حتى تصبح مؤهلة .. فمثلا هل تستطيع شركة زراعية ان تقنع تركيا بفتح السدود وابامكان دول متل ايران ان توقف هكذا مشاريع من خلال

اعمال مسلحة تقوم بها
فالمسألة اكتر ما تكون سياسية والنظام لازال موجودا في اغلب المناطق ويقومون بدورهم فيها خاصة في الجانب الاقتصادي والدليل النفط الذي بصل الى النظام. ونحن لازلنا نضخ الدولار الى البنك المركزي السوري . وهو يعرف ادق الامور في المنطقة وكذلك هناك العشائر العربية التي يمكن يستخدمها النظام ضد المشاريع الامريكية. و الامريكان فشلوا في كثير من الامور. فهم لم يستيطعوا ان يوحدوا بين طرفين كرديين مثلا وغيرها من القرارات التي لم تسطع ان تنفذها وفي مناطق مختلفة

أ. فصال الحسين

اعتقد هناك طريقة جديدة للحل في سوريا. وخاصة في تنفيذ قرار مجلس الامن٢٢٥٤ ويمكن توحيد الكتل السياسية والمعارضة وعقوبات قيصر شملت هذه المنطقة ولم تستثنيها في يوم ما والامريكان تعاملوا مع القوى العسكرية وليس منظمات المجتمع المدني وكان يجب ان تتعامل معها ومع القوى السياسية في المنطقة وهناك شيء جديد لسورية لم نعرف معالمه بعد

أ. مروان شكرو
من الجانب الاقتصادي فان اي عمل تجاري يحتاج الى بنية
ووجود بنوك وتوفير طريقة لنقل الامور والعمل بها وهناك شركات استثمار قصيرة الاجل واخرى طويلة الاجل والقصيرة تعتمد على المواد الاستهلاكية وتعتمد على الربح السريع ويمكن ان تتواجد في مناطق فيها بعض التوتر اما الشركات ذات الاستثمار طويلة الاجل فمن الصعوبة ان تعمل في مناطقنا فالشركات العاملة ستكون استهلاكية الا اذا كان القرار مفصلا لبعض الشركات الخاصة لتنفيذ مشاريع لامور لانفهمها لذلك اعتقد ان القرار ليس اقتصادي بل هو سياسي بحت قد لانفهمه الان مع العلم ان الذهنية والالية للادارة الذاتية غير مهيئة للتعامل مع هذه الشركات. لما فيها من فساد وضرائب باهظة

أ. عبد الصمد برو

لا شك بان هذه القرارات سياسية وامنية وهناك قرارات كثيرة صدرت ولكنها لم تنفذ بل تاتي قرارات اخرى اعتقادا بان الامريكان يدركون بان الحل السياسي بعيد وهم يبحثون لخلق وقائع على الارض لفرضها على الدستور و الامريكان يراجعون سياساتهم ويؤكدون في كل مرة على اهمية وجودهم وهم يتعاملون مع كل الاطراف فحتى في ظل قانون قيصر كانوا يغضون الطرف عن بعض التعامل الأقتصادي مع النظام وفي ظل هذا القانون انتعش النظام اكثر من حيث التعويم والتسويات في المدن والان هناك مشروع جديد بعض حرب اوكرانيا لانعرف كيف ينفذ ويلاقي صعوبات كثيرة. وهذه القرارات انية تنطلق مع حالة المستجدات وكل الجوانب الاقتصادية والسياسية والامنية متعلقة ببعضها وفي القرار نوع من الضغط على النظام وروسيا. والشركات بحاجة الى دراسة مستفيضة

أ.بشار أمين :

تحياتي مع التقدير للقائمين على مناقشة الحلقة الحوارية هذه ، وكل التحية للحضور والمشاركين جميعا وبعد :
ان القرار الامريكي برفع حظر الاستثمار في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في سوريا لا شك انه ايجابي لتلك المناطق وقد يكون باعثا للانتعاش الاقتصادي والمعيشي و السياسي والعمراني .. الخ، حتى ولو لم يكن بشكل سريع ومباشر، او قد يستغرق وقتا للممارسة العملية ، لكنه قد لا يكون فاعلا في المقاربة السياسية بين القوى والاوساط المعنية في تلك المناطق، ان لم يكن هناك جهود ومساعي جادة من جانب صاحب القرار نفسه ، ذلك بسبب التباينات القائمة في الممارسات السياسية العملية على ارض الواقع ، هذا وقد يواجه القرار عراقيل وعقبات من اطراف اخرى ، منها من الجانب التركي في بعض المناطق ، واخرى من جانب النظام السوري نفسه حيث يسعى لتجييره لصالحه بطرق واساليب معينة ، وثالثة من جانب ايران التي قد تكون العامل المربك في هذا الاتجاه.. الخ، كما ان الاوساط القائمة على القرار في تلك المناطق قد لا تتفاعل بشكل سليم ودقيق مع ذلك القرار في الجانب العملي، سواء لجهة اجنداتها الخارجية او لمصالحها الفئوية المباشرة، ورغم ذلك يبقى القرار برأيي ايجابيا في جميع الاحوال، كما انه يشكل احد اهم عوامل تعزيز الدور الامريكي في سوريا ان لم نقل استفرادها بالشأن السوري لاسيما بعد انحسار الدور الروسي بسبب الازمة الاوكرانية ، وكذلك عامل ضغط قوي مستقبلا على النظام باتجاه الحل السياسي للازمة السورية وفق مرجعية جنيف١ والقرارات الدولية ذات الصلة ولاسيما القرار ٢٢٥٤ المجمع عليه دوليا ..
اما المتعلق منه بالجانب الايغاثي او المساعدات الانسانية عبر المنظمات الدولية الانسانية فهي قد لا تكون بمستوى الحجم والكمية المناسبة، بل تقتضي التعزيز المناسب وفق دراسة موضوعية دقيقة ، وتبقى المشكلة في الجانب العملي، اوما يتعلق منه بآليات التنفيذ فقد تحتاج الى مراجعة شاملة وتنسيق دقيق بين عناصر وسبل وآليات التنفيذ لتعم الفائدة ..
مرة اخر لكم مني جميعا التحية والتقدير ..

Banga Çaksazî
Çaksazî ... Zelalmendî.. Guhertin
Bulteneke Ji Nivisgeha Ragihandinê Ya Tevgera Çaksaziya Kurd - Sûryê Hejmar 43

نداء الإصلاح
www.eslahkurd.org
kurdishreform@gmail.com
حركة الاصلاح الكردي - سوريا

www.eslahkurd.org kurdishreform@gmail.com حركة الاصلاح الكردي سوريا

EV DU SAL ZIWABÛN DEMSALA ÇANDINYÊ LI HEMÛ DEVERÊN CEZÎRA KURDISTANA SÛRÛ TÊK DIÇE.

Elî Fetah

Wek tê zanîn kêmbûna baranê di werzê çandiniyê yê îsal de, bûye sedema têkçûna werzê çandiniyê, nemaze berhemên genim û ceh li piraniya deveran ku li ser baranê ye. Di heman demê de jî, ziyan gihîşt zeviyên avdanî ji ber derengkirina dabeşkirina mazotê ji aliyê rêveberiya PYDê ve.

Wek dihat diyarkirin,di mehên Reşemî û Nîsana îsal de, li seranserê herêma Cezîrê barîna baranê bi temamî rawestiya, bi rêjeya zêdetir ji 90. Li gorî statîstîkên fermî yên hikûmeta rêjîma Sûriyê.

Herwiha rûbera zeviyên avdanî ji %20 derbas nabe, li gorî heman amaran, û

ew jî ziyan gihîştiyê ji ber derengkirina dabeşkirina mazotê ji aliyê rêveberiya PYDê ve,lewra gelek cotkar, ji bazaran bi buhayên bilind dikirin, ku ev yek bû bar.

Herwiha hin cotkarên din jî, dibêjin ku ji ber ziwabûnê demsala duyemîn de li pey hev ketine, dibe ku ew neçar bikin ku neçînin. di demsala bê de, ji ber xemsariya rêveberiya Xweser ya bi ser PYDê ve, di warê çandiniyê de.

Ji ber vê yekê ku piraniya cotkarên deverê zeviyên xwe ji xwediyên sewalan re garantî kirine.

Û ti alî alîkariya cotkarên belengaz nekirin û ti piştgirtî ji wan re nehat kirin.çi ji aliyê rêveberiya bi ser PYDê ve,û çi ji aliyê rêxistinên alîkariyê ve.

Wek tê diyarkirn ku Xelkê Cezîrê bi giştî girêdayî çandiniyê ne, ku çavkaniya sereke ya xelkê ye, û %65 ji berhemanîna genim li Sûriyê pêk tê.

û ev yek bû sedem ku demsala çandiniyê têk diçe, nemaze berhemên genim, ceh û nîsk, sala wan ya ku ji bo sala duyemîn hatiye çandin têk biriye û bal kişandin ser xemsariya destdariya defakto ya li hember demsala çandiniyê û piştgiriya cotkarên herêma Kurdistanê. berovajî vê yekê, mazotê bi berdewamî li cotkarên Dêra Zorê û herêmên din belav dikir.

Ji ber vê yekê, cotkarên ji herêmên Kurdî erdên xwe wek genim û ceh hatiye çandin ji bo xwediyên sewalan bi nirxê kêm garantî kirine.Û ziyanên madî yên mezin ên ku di demsala duyemîn de li pey hev ketine, dibe ku ew neçar bikin ku neçînin. di demsala bê de, ji ber xemsariya rêveberiya Xweser ya bi ser PYDê ve, di warê çandiniyê de.

Ji ber vê yekê ku piraniya cotkarên deverê zeviyên xwe ji xwediyên sewalan re garantî kirine.

Û ti alî alîkariya cotkarên belengaz nekirin û ti piştgirtî ji wan re nehat kirin.çi ji aliyê rêveberiya bi ser PYDê ve,û çi ji aliyê rêxistinên alîkariyê ve.

Wek tê diyarkirn ku Xelkê Cezîrê bi giştî girêdayî çandiniyê ne, ku çavkaniya sereke ya xelkê ye, û %65 ji berhemanîna genim li Sûriyê pêk tê.

Hêjayî gotinê ye, ku ziwabûn û barîna baranê li Herêmên Kurdistana Sûrî bo sala duyem berdewame û berdewamiya qeyranên aborî, nebûna xizmetguzariyên serekî, buhabûna buhayan, xemsariyê û gendelî di rêveberiya Partiya Yekîtiya Demokrat de heye.Û ev rewş bêtir berê xelkê dide ber bi koçberiyê ve, û divê bi lez rewşa cotkaran bê çareser kirin..

Ferhengok

Zar	لسان
Zingil	جرس
Zanyar	عالم
Zindî	حي
Zanîngeh	جامعة
Zordar	طاغية
Zozan	مصيف
Zevî	حقل
Zîrek	ذكي
Zikmakî	لغة الأم

Carekê tu hatî

carekê pencer vekir
harsimê min hilweşand
bi kevanê çavên xwe
carek ji min re diyarkir
sura sêvan û hirmiyan
Ev beranê di serên min
ser xweş dibu
miyan xwe jê vedida
benda xwe zû lê veda
nizanim parî divin
nizanim tacê divin
nizanim nazê divin
ew peyman peymana sor
peymana kesk
ker kerkirin
lê dîsa tavek sipî hat
dîsa min hilgirt
sazên xwe

k. xelîfa

û min sitrand
ey welat welat
ey şêrîn welat